جامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة

كلة العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

محاضرات الحوكمة وأخلاقيات المهنة

المستوى : سنة ثالثة ليسانس – علم الاجتماع

الاستاذة : بوضياف

السنة الجامعية:

2023-2022

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

محاضرات الحوكمة وأخلاقيات المهنة

مستوى سنة ثالثة ليسانس

الاستاذة : بوضياف

اهداف المقيا س:

يهدف المقياس الى تزويد الطالب بالمعارف المتعلقة بالمفاهيم الحديثة كالحوكمة والحكم الراشد والفساد وابراز العلاقة بينها كما

يهدف المقياس الى جعل الجامعة منبرا للتوعية بمخاطر الفساد على المجتمع . وعلى الافراد وعلى التنمية والتقدم .

اكساب الطالب المقبل على التخرج بمعارف تتعلق باخلاقيات المهنة .

توعية الطلبة لاهمية الحوكمة في تقدم المجتمعات .

المحاضرة الأولى : الحوكمة والحكم الراشد :

تمهيد : اهتم الكثير من الباحثين والمهتمين بظاهرة الفساد (Corruption)لهذا فقد لاقت هذه المشكلة واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحددة، ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة من خلال الآليات والعمليات والمؤسسات التى تقوم على المسؤولية والمساءلة والشفافية استنادا إلى مبادئ الفعالية والشرعية ،و توافر أنظمة مستقرة وسيادة القانون ،ووجود إدارة حكيمة فعالة تتكيف والأدوار التي يستطيع من خلالها المواطنون والفئات التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية،وهدا لا يتحقق إلا بقواعد الحكم الراشد الذي يقوم على ضرورة إشراك العديد من الجهات (الحكومة، القطاع الخاص،المجتمع المدني) في التوجهات التي تعمل على وضع اس استراتجيات تقوم على مقاييس قانونية و إدارية ،و سياسات تركز على تعزيز الشفافية و النزاهة وتعظيم المساءلة وآليات المحاسبة و الرقابة والعقاب ، لرفع أداء الجهاز الإداري و تنظيم عمله من جهة وإعادة بناء الثقة بينه و بين المواطنين من جهة أخرى،وتجسيد الرشادة الإدارية.

اولا –التأصيل التاريخي للمفهوم الحكم الراشد :. good governance

ان الحوكمة او الحكم الراشد كلفظ هو فكرة قديمة صاحبت ظهور السلطة السياسية والتي اختلف المفكرون والمنظرون في المبادئ التي تقوم عليها باختلاف كل عصر حيث تم ربطها في العصر الروماني والاغريقي بالديموقراطية وفي العصر الإسلامي بمبادئ الشريعة الإسلامية او ما يسمى بالخلافة الراشدة

أما بالنسبة لمصطلح الحكم الراشد فإنه كان يستخدم قبل توظيفه في الأدبيات السياسية
والاقتصادية، في القرن الخامس عشر من قبل شارل دوليان للدلالة على إدارة وفن الحكم بحيث اشتق من كلمة gulvernare والتي تعني فن قيادة السفينة كما تعني إدارة
.الشؤون العامة، من هنا جاء اشتقاقgouvernail ق15
ولقد استخدم مصطلح gouvernanceفي اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح حكومةgouvernement ثم استعمل بعدها للتعبير عن تكاليف التسييرcharge de

- gouvernement).
- ق20 ظهر مصطلح الحكم الراشد صاغته المؤسسات الدولية كفكرة مبتكرة لتسيير الفرد وترقية مستواه المعيشي في كل المجالات سياسيا واقتصاديا وثقافيا وبيئيا .

1-التعريف اللغوي : ان الحوكمة هي لفظ مشتق من الفعل حكم الذي يعني العلم والحكمة والذي يشتق منه عدة الفاظ كالحكومة والحوكمة والحاكمية وجاء في لسان العرب بانه صفة من صفات الله ا الحاكم أي القاضي يحكم الأشياء ويتقنها وقيل حكيم ذوحكمة لحكم أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل معلوم .

، ويقال شخصاً حكيم أي صار حكيمًا، وهو أن تصدر أفعاله وأقواله عن روية ورأي سديد، وحكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد، وتقول العرب حكم اليتيم كما تحكم ولدك، أي امنعه من الفساد وأصلحه كما تصلح ولدك وتمنعه من الفساد، وأحكم الشيء إذا أتقنه.

و يعتبر مفهوم الحوكمة او الحكم الراشد او الحاكمية او الحكم الصالح من المفاهيم ذات العلاقة بالفساد

2-التعريف الاصطلاحي :

تعريف مورتنبوس : الذي اعتبر ان الحكم الراشد يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة مما يتضمن المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام .

تعريف ماركو رانجون " الحكم الراشد هو الاشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الاعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات او التجمعات الخاصة بالمواطنين او اشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة .

ويعرف البنك العالمي :الحكم الراشد إن العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية من خلال العناية بتحقيق السير الجيد
للموارد البشرية وإدامتها، والعناية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام، إضافة إلى التنمية
الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية، ويعد البنك العالمي
واحدا من بين تلك المؤسسات، والذي عرف الحكم الراشد على انه " الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية اذن يركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي وتبعاته الاجتماعية والتنمويه قصد ترشيد الموارد الاقتصادية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

تعرف الحوكمة في الاصطلاح على أنها ممارسة رشيدة لسلطات الإدارة من خال الارتكاز على قوانين ومعايير وقواعد منظمة تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من ناحية وأصحاب المصالح من ناحية أخرى وظهر مصطلح الحوكمة كتعبير عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع، وهو يربط بين الجوانب الإدارية والسياسية، كما يتبنى سياسات مرتبطة به مثل : مفهوم الإصلاح الإداري، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص، وتشجيع اللامركزية، وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية .

وتعرف الحوكمة على أنها مبدأ مشاركة الأفراد والمنظمات غير الحكومية، في صنع السياسات العامة واتخاذ القرار وتقييم مستوى أداء الدولة نحو خدمات عامة ذات جودة عالية، أي أنه يركز على تقليص دور الحكومة من التفرد في رسم السياسات العامة واتخاذ القرار، إلى مشاركة وتنسيق بين أصحاب المصالح في إدارة شؤون الدولة بما يساعد في مكافحة الفساد.

عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام (2002)الحوكمة: »الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب»

ثانيا –خصائص الحكم الراشد :ان الحكم الراشد وفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية يقوم على مجموعه من الخصائص :

- **المشاركة** : ان يكون للمواطنين راي في اتخاذ القرار .

- **حكم القانون** : ان تتسم الأطر القانونية بالعدالة وان تطبق دون تحيز .
- **الشفافية** : التدفق الحر للمعلومة وانفتاح المؤسسات والهيئات مباشرة للمهتمين بها حتى يمكن مراقبتها ووضوح وجلاء الرؤية الفعلية للمواطنين عبر الشفافية في التسيير داخل المؤسسات السياسية والسماح للاعلام بالتعبير الحر ولعب دوره في توضيح هذه الرؤية .وهي تعني حق المواطنين في معرفة الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات التي تعنيهم ومن الذي يتخذها وفي أي ظروف يتم اتخاذها ....
- **الاستجابة** : ان تسعى المؤسسات والهيئات المجتمعية الى خدمة جميع من لهم مصلحة فيها .
- **بناء التوافق** : التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل الى توافق واسع على ما يشكل افضل مصلحة للجماعة .
- **المساءلة** : ان يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسئولين امام الشعب من خلال تقديم المسئولين حصيلة أعمالهم لكافة المجموعات الاجتماعي الداخلة في عملية مراقبة أجهزة الدولة وهذه المشاركة تأخذ اشكالا مباشرة او غير مباشرة كما انها قد تكون عن طريق المنظمات الحكومية وغير حكومية وهنا لابد من وجود مجتمع مدني قوي ومنظم وواعي كما يستوجب اعلام حر ومستقل يعبر عن هذه العملية .وعلى ذلك،تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافيةوالعدالة،ومنح حق مساءلة والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة،

ثالثا–أبعادالحكم الراشد :

- إن الحكم الراشد باعتباره ممارسة سياسية واقتصادية واجتماعية، يتضمن
- ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات تحقق من خلالها المواطنون مصالحهم، ويمارسونحقوقهم والتزاماتهمويحلون خلافاتهم.

أ–البعد السياسي:

يتعلق البعد السياسي للحكم ال ا رشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فلا بتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعيةوالتمثيل، لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان إلى التفاعل الإيجابي بين الطرفين بما تحقق التعاون والتناصر والانصراف إلى خدمة الصالح العام،

إلى جانب هذا، فإن النظام الديموقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف، وبضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة

ب–البعد السوسيو – اقتصادي : يمثل هذا البعد أحد أهم محاور وآليات الحكم كخطوة أساسية في النظام الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصوا ر في تحديد مستويات النمو الاقتصادي ، وانما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات ، وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى استقرا ر البلد وانسجامه والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية، وتكفل المجالات الإستراتيجية وتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره ، وتحقيق التكامل ومختلف القطاعات، وهذا يستدعي فعلا أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق.

إن جدية القطاع الخاص، وفاعليته ضمن منظومة قانونية يجعل الحكم صالحا بكل المقاييس، ويحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لأن في النهاية ، الحكم ال ا رشد هو الذي يضمن حاجات الناس في الآن وحاجات الأجيال في المال.

تكمن الرشادة الاقتصادية والاجتماعية في العدالة التوزيعية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين الدخل القومي ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة وحماية حقوق الانسان .

ج–البعد الإداري : يتعلق بعمل الإدارة العامة وفاعلية موظفيه وتنمية مواردها الإدارية والبشرية .وتفترض الرشادة الإدارية ان تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية و لتحقيق هذا لابد ان تقوم على موظفين مهنيين ومستقلين لا يخضعون الا لواجباتهم واهداف وظيفتهم تم ادماجهم في الوظيف العمومي وفق سلم وظائف محكم ووفق كفاءات وظيفية محكمة .فالبعد الإداري يكمن في تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام في تفعيل طرق ووسائل اسناد الوظائف في انشاء بيئة قانونية قابلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في تفعيل الاعلام والاتصال والشفافية .

رابعا –اهداف الحكم الراشد :

ان ظهور الحكم الراشد وزيادة الاهتمام به يشير الى أهمية ودوره في الدول والمجتمعات حيث جاء ليسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- تعزيز رفاه الانسان وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم بتنمية راسمال البشري وتحقيق التنمية البشرية المستدامة من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية ومحاربة الفقر والمجاعة والاوبئة وحماية البيئة والطبيعة .
- تحقيق التكافؤ النوعي بين الجنسين والعدالة في توزيع المنافع والمسؤوليات بين الجنسين
- تحقيق المعايير الدولية التي تسمح بتطبيق الديموقراطية والمتمثلو في المساواة والشقافية والرقابة والتوافق وغيرها من المفاهيم التي جاءت بها المنظمات الدولية .والكل من هذا انه يمثل انجع الاليات التي توصي بها المنظمات لمحاربة الفساد وتحقيق دولة الحق والقانون.

خامسا – حلقة الحكم الراشد:

:

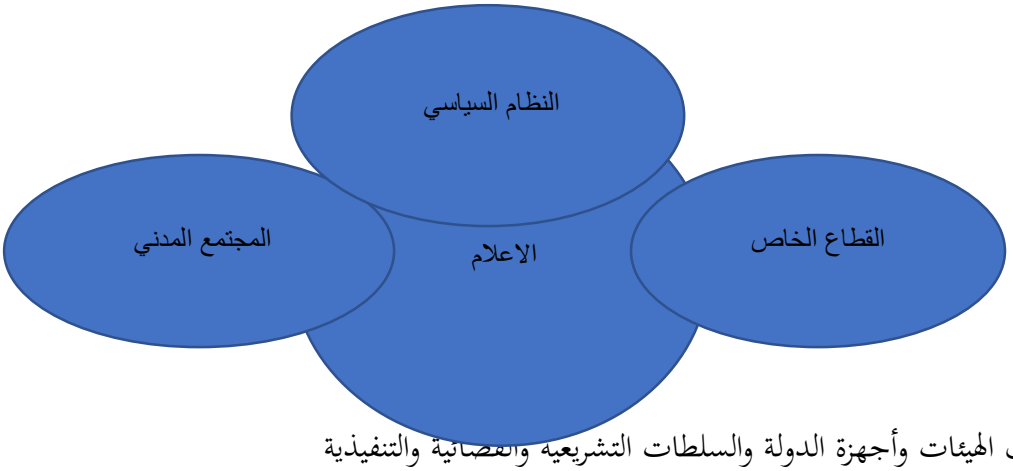

1- النظام السياسي : مختلف الهيئات وأجهزة الدولة والسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية

2- القطاع الخاص من المؤسسة الصغيرة الى الكبيرة

3- المجتمع المدني النقابات الجمعيات والمنظمات والجماعات الدينية .

4- الاعلام يعتبر حلقة وصل بين مختلف العناصر

المحاضرة الثانية:

ظاهرة الفساد:: Corruption

تمهيد :

يعتبر الفساد أحد الظواهر القديمة منذ نشأة البشرية وتطورت بمراحل متعددة وأصبحت ظاهرة نتيجة للتغيرات المتسارعة في البيئتين المحلية والدولية، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ارتبطت ظاهرة الفساد بعدة عوامل ساهمت في تعزيزها وسهولة انتشارها منها غياب الشفافية والمسائلة وضعف الأجهزة الرقابية وعدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط سلوكية وقانونية تحد من التجاوزات إضافة إلى مخالفة القانون واستغلال النفوذ وقلة الوعي لدى الفرد والمجتمع بمخاطرها وآثارها، ونتيجة لتلك العوامل المرتبطة بظاهرة الفساد، تعرض العامل لسلسلة من الأزمات الماليةوالاقتصاديةخلل عقود تأثرت منها العديد من الدول المتقدمة والنامية مما أثر على حالةالمجتمع والفرد فيها .وعلى إثر ذلك أصبح موضوع مكافحة الفساد يحظى باهتمام كبري خلال العقدين الماضيين على جميع المستويات المحلية والدولية.

1-المعنى اللغوي للفساد:

الفساد في اللغة يرجع الى مصدر الفعل فسد،جاء في مختار الصحاح: فسد الشيء يفسد –بالضم- فساد افهو فاسد،وفسد فسادا فهو فسيد،والفساد له أكثر من معنى في اللغة منها: ضد الصلاح يقال اصلح الشيء بعدافساده اي أقامه،ومنهاالتقاطع والتدابر،يقال تفاسد القوم أي تدابروا وتقاطعوا،ومن معاني الفساد أيضا: الجدب والقحط.

وقال الراغب الاصفهاني: الفساد خروج الشيء عن الاعتدال،قليلا كان الخروج اوكثيرا، ويضاده الصلاح،ويستعمل ذلك في النفس،والبدن،والأشياء الخارجة عن الاستقامة ويقال: فسد فساد اوفسود اوأفسده غيره افسادا.

أما ابن منظور فبين بأن مصطلح فسد: ضدصلح،فهوفاسد وفسيد،والفساد: أخذة المالظلم اوالجدب، والمفسدة ضدالمصلحة،وفسده تفسيدا: افسده،وتفاسدوا: قطعواالأرحام،واستفد: ضد استصلح،وفساد الشيءيعني تلفه وعدم صلاحيته .

ويقترب معج اللغة العربية المعاصر ،مع ما سبق من تفسيرات للغوية بقوله فسد الرجل أي جانب الصواب ،وفسد الفتى من سوء التربية ،وفسدت المرأة أي فسدت أخلاقها ،وأفسد بينهما: أوقع الخلاف بينهما.

وبذلك فإن معنى الفساد في الفكر الإسلامي يؤكد ضياع مقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ النفس والدين والعقل والعرض والمال بسبب مخالفة مانهى الله عنه ورسوله وما أجمع عليه فقهاء الشريعة والقانون الإسلامي.

وفي اللغة الانجليزية فإن كلمة (corruption) مشتقة من الفعل اللاتيني والذي يعني حرفيا المادة المكسورة أو المحطمة وهذا الشيء قد يكون سلوكا اخلاقيا أو اجتماعيا أو اداريا فهو يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني،وأن التفسير لمعنى كلمة corruption) (التغيير من الصالح إلى السيئ أو بكلمة واحدة تعني المفردة مضاد للنزاهة (Dishonest)،أو الأذى(Wicked)، او السوء(Bad) وتعني كذلك تعفن الجثة بعد الموت ، وهناك مصطلح(venality) يعني أيضا (الارتشاء والاستعداد للرشوة)

وقد ذكر قاموس (Webster) تعريفين للفساد هما: إضعاف أو إفساد للاستقامة والفضيلة أو المبادئ الأخلاقية ،كذلك الحث على العمل الخاطئ عن طريق الرشوة والوسائل غير القانونية الأخرى ،وبذلك نجد تنوعا في المعاجم والمصادر والأدبيات التي تناولت تفسير معنى الفساد وذلك حسب حالها وشكل وقوعها وتأثيرها وبيئة ظهورها حيث تختلف النظرة إلى السلوك الذي تطبق عليه خاصية الفساد طبقا لدلالته ،وتتفق كلها بالنتيجة بأن الفساد هواخراج الشيء الصالح عن غايته والإخلال بالتوازن العام للفرد وانعكاس تأثيراته السلبية على بنية المجتمع ومؤسساته القائمة.

اولا – مفهوم الفساد

2–المعنى الاصطلاحي للفساد:

ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمفهوم المعاصر ،لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل غير مشروع أو لتحقيق أغراض شخصية قد تكون مستندة للمحسوبية والحزبية والطائفية وغيرها ،والتي تختلف بطبيعة الحال باختلاف الأفراد والمجتمعات و الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة في البلد.

وقد عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد بأنه(استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ،ويشتمل ذلك بوضوح على جميع رشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوي التي تحدث فيما بين القطاع الخاص).

ويعرف الفساد من زاوية اجتماعية أو من منظور علماء الاجتماع.

على انه ظاهرة اجتماعية ويستخدم مصطلح الفساد من قبل علماء الاجتماع للدلالة على مجموع الأفعال المخالفة للقانون والعرف وتهدف إلى تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة.

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه(إساءة استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية)، وبالمعنى نفسه جاء تعريف الأمم المتحدة للفساد بأنه: (استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص).

حسب البنك الدولي:هو دفع رشوة أو عمولة مباشرة لموظفين أو المسؤولين في الحكومة وفي القطاع العام و الخاص لتسهيل عقد الصفقات.

.أما إتفاقية الامم المتحدة فحصرتها في التالي:

رشوة الموظفين العموميين الوطنيين؛

-رشوة الموظفيين العموميين الوطنيين الأجانب و موظفي المؤسسات الدولية القومية؛

-اختلاس الممتلكات وتبديدها من طرف موظف عمومي؛

-المتاجرة بالنقود؛

-ألثراء الغير مشروع؛

-الرشوة في القطاع الخاص؛ -

اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص؛ -غسل العائدات الإجرامية،

-إعاقة سير العدالة؛ -

فالفساد هو انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين لتحقيق المصالح الخاصة .

وعرفه الدكتور علي شتا" الفساد يكمن في استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو لطبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي، وبذلك يتضمن الفساد انتهاك الواجب العام وانحرافا عن المعايير الأخلاقية في التعامل من ناحية ومن ثم يعد هذا السلوك غير قانوني من ناحية أخرى".

ثانيا – خصائص الفساد :

الفساد لم يعد شأنا محليا، بل هو ظاهرة عابرة للاوطان ، تمس كل المجتمعات والاقتصاديات، ماما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمرا ضروريا ... والفساد كظاهرة يمكن تحديد خصائصها كالتالي– :

1- – السرية

تتصف اعمال الفساد الاداري بالسرية بشكل عام وذلك لما يتضمنه النشاط من ممارسات غير مشروعة قانونا أو مرفوضة من المجتمع أو الاثنين معا، ويحرص الفاسدين على السرية نظرا لطبيعة جرائم الفساد من حيث الرغبة في تفادي خسارة عوائده من جهة ولضمان استمرارية تلك العوائد وتجنب قطعها في حالة فضحها من جهة أخرى.
إضافة إلى ان الفاسدين هم يعملون في الظلام ويبتدعون طرقا جديدة ومستحدثة لإخفاء جرائمهم ويمارسون فسادهم من خلال اتفاقات وشراكات خفية مع مسؤولين كبار ولديهم شبكات مصالح ليس من السهل اختراقها

2- – الانتشار:

فجرائم الفساد تنتشر في المجتمع وتنمو وتزدهر فيه عندما تجد البيئة الحاضنة له، وبالتأكيد
فإن للتطور العلمي والتكنولوجي الدور الأثر الكبير في الانتشار السريع للفساد وكسر المحددات وتجاوز الحدود فالعولمة والسوق الاقتصادي الحر قد شكل دفعا وزخما كبيرا لانتشار جرائم الفسادعلى المستوى الوطني والدولي.
وبالتالي فالفساد لا يعترف بالحدود المكانية، فهو ظاهرة عالمية منتشرة في جميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة وسواء كانت غنية أو فقيرة.

3-**الفساد الظاهرة الأخطر**، وهذه الحقيقة تم التوصل إليها بناء على تقارير المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذا الموضوع، ومنها على سبيل المثال البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية4- .

04- الفساد من الجرائم التي ترتكب بالاشتراك.

يشترك عادة أكثر من طرف في جريمة الفساد فهنالك مستفيد من فعل الفساد ولمصلحة طرف آخر يستفيد في نفس الوقت من الفعل الإجرامي للحصول على منافع متبادلة تجمع أطراف فعل الفساد و .أن جرائم الفساد في الغالب لم تعد فردية حيث أصبحت المشاركة فيها من قبل عدة أطراف

منهم الفاعلين الأصليين ومنهم الشركاء، ومنهم الفاعل المعنوي والذي هو" الشخص الذي يسخر غيره كأداة لارتكاب الجريمة."

5- :الفساد مشكلة تفاعلية بمعنى لها أسباب عديدة (اقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية) متداخلة ومتفاعلة معاً فالفساد ظاهرة مركبة مرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والسياسية في المجتمع.

6- . للفساد نتائج خطيرة على كل من الفرد والمنظمة والمجتمع ككل، ولها نتائج سلبية عديدة (اقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية .....) متداخلة ومتفاعلة

7-للفساد تأثري سلبي على عملية التنمية فينحرف بأهدافها، ويبدد الموارد والإمكانات، ويسيء توجيهها، ويعوق مسريتها

ثالثا –أسباب الفساد:

أصبحت ظاهرة الفساد متفشية في السياسة والاقتصاد ،وامتدت إلى العلاقات الاجتماعية والقضاء ،وكانت لها آثار على كل القطاعات خاصة بعد ارتفاع نسبة الممارسات الفاسدة الناتجة عن مجموعة من الأسباب والعوامل:

أ- الاسباب الداخلية:

وهي العوامل المحلية التي تنتجها الأطراف والفواعل الداخلية وتتمثل في :

- **العوامل السياسية:**

هناك العديد من الأسباب السياسية التي تساهم في زيادة انتشار الفساد وتوسعه منهاغياب آليات الحكم الراشد وغياب مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ،وهو ما يولد حكومات استبدادية تسلطية تعمل بالأحكام العرفية كحالة الطوارئ مما يؤدي إلى تعطي لمؤسسات المجتمع المدني وتفويض حرية الرأي والتعبير،فتدخل الدولة في مجموعة أزمات أو ما يعرف بالتخلف السياسي الذي يهيأ البيئة المناسبة لانتشار الفساد كأزمة الشرعية والمشروعية السياسية التي ترتبط بغياب المشاركة والعزوف السياسي وضعف الأحزاب السياسية وهشاشة المجتمع المدني ....الخ و التي تسهم بدورها في إحداث نوع من الفوضى وللاستقرار السياسي ،خاصة عند توظيف الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في التعامل الرسمي او في الضغط على الإداريين لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق ،كالتعيين في الوظائف ومنح الوكالات والرخص أو توزيع الدور والأراضي وشيوع الوسطاء وتمرس بعض ذوي الجاه والنفوذ الاجتماعي والعلاقات الشخصية ،وهذا راجع إلى اختلال النظام القضائي ،تخلف الادارة الحكومية ،تضخم الجهاز

البيروقراطي ،ضعف معايير وضوابط مباشرة السلطة ،وضعف المساءلة والرقابة على ممارسات السلطة والصلاحيات التقديرية.

- **العوامل الاقتصادية:**

من الأسباب التي تساعد إلى انتشار الفساد: ضعف النمو الاقتصادي ،أزمة التنمية ،الاقتصاد الريعي ،التبعية الاقتصادية للخارج وازمة المديونية ،تكاليف الإصلاحات الاقتصادية ،ضعف الموارد وانخفاض الرواتب والاجور ،الفقر ،بيع شركات القطاع العام إلى الخواص ،التضخم وغلاء المعيشة وارتفاع رسوم الخدمات والأزمات الاقتصادي

- **العوامل الاجتماعية:**

من العوامل الاجتماعية انعدام العدالة التوزيعية ،انتشار حالة الاغتراب في المجتمع ،اختلال القيم الاجتماعية ،سيادة ثقافة وقيم وأخلاقيات متساهلة مع ممارسات الفساد داخل وخارج الكيان المؤسسي كتوافر مغريات ومنافع أو موارد ذات قيمة ترتبط بالموقع تلتقي مع حاجات ملحة لشاغلي الموقع وأطماعهم ،التحول الاجتماعي ،زيادة عدد السكان ،شح الموارد واستنزافها ،التعصب الطائفي والديني.

إن البيئة الثقافية بعناصرها يمكنها أن تكون وأبعادها دافعا للفساد خصوصا في الدول النامية ،فكلما اتسمت البيئة الثقافية بالانغلاق والتخلف كانت مهيأة أكثر للفساد ،وتتمثل هذه العوامل في دور المؤسسات التربوية والدينية والصحافة والاعلام في بناء قيم ايجابية أوالعكس.

ب- الأسباب الخارجية:

يمكن رصد الأسباب الخارجية ودورها في انتشار الفساد في ثلاث نقاط وهي:

الموروث الاستعماري بالنسبة لدول الجنوب وما خلفه هذا الأخير من تخلف وتبعية ،والتبعية التي أصبحت تفرزها وتسببها العلاقات والمنظمات الدولية ومراحل الصراع الايديولوجي والسياسي والحضاري بين الكتل والمجموعات المتحالفة والمتضادة ،أو تنشئ عن هيمنة دولة قوية واحدة أو مجموعة منها على مقدرات الدول الأضعف من منظمات ولجان متخصصة تابعة لها أو عن طريق صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وما تضعه هذه الهيئات الفاعلة من اتفاقيات وسياسات يتم تحريرها بطرق ملتوية وعبر آليات ومساومات وتنازلات تضفي على الفساد لباس الشرعية.

با لإضافة إلى هذه العوامل توجد متغيرات أخرى قد زادت من تفاقم هذه الظاهرة تتمثل في **سلبيات العولمة و آثارها ومنها:** تطور وسائل الاتصال ومخرجات ثورةا لثقافة والنزوع نحو آليات اقتصاد السوق ،وتخصيص القطاع العام ،تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود ،اشكالية استجابة التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم،وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها.

رابعا – آثار الفساد

لم يأخذ موضوع الفساد في السابق اهتماماً جدياً ودراسته على المستوى الدولي لوضع معالجات رامية للحد من انتشاره حتى بدأ التركيز على التنمية الاقتصاديةفي الدول الفقيرة في العقود الأخيرة من القرن الماضي، حيث بدأت منظمات التنمية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي في رصد المؤشرات المتزايدة للفساد وكانت من أبرز تلك المؤشرات ما يلي:

– تضخم الكلفة الإجمالية للفساد حول العامل بنحو 6.2 تريليون دولار سنويا

– ارتفاع نسبة الفقر إبل 22 % من سكان العالم الذين يعيشون على مدخول ما قيمته (25.1)دولارا في اليوم أو أقل، أي أنه أكثر من خمس سكان العامل يعيشون تحت خط الفقر.

– زيادة الصراعات والخلافات في أجهزة الدول وترهل الأنظمة الإدارية وتفشي الواسطة والمحسوبية والتعدي على املال العام .ونتيجة لتلك المؤشرات بدأت التأثيرات الخطيرة للفساد تنال من عدة مجالات في الدول والمجتمعات و جاءت نتائجها على النحو التالي:

السياسية :

- تشويه الدور المطلوب من الحكومة بشأن تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق مستهدفات خطط التنمية
- .تراجع ثقة أفراد المجتمع بالقانون ومؤسسات الدولة
- .اضعاف كل جهود الإصلاح المعززة للديمقراطية بما يتزعزع معه الاستقرار السياسي
- إقصاء الكفاءات الوظيفية الوطنية المستحقة من الوصول للمناصب القيادية مما يزيد من حالة السخط بني الأفراد ونفورهم من التعاون مع مؤسسات الدولة .
- إعاقة وتقويض كافة الجهود الرقابية على أعمال الحكومة والقطاع الخاص.

الاقتصادية :

- إعاقة النمو الاقتصادي مما يقوض كل مستهدفات خطط التنمية طويلة وقصيرة الأجل .

-إهدار موارد الدولة أو على أقل تقدير سوء استغالها مما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلالالأمثل .

- هروب الاستثمارات الوطنية للخارج وعدم استقطاب الأجنبية للداخل وذلك لغياب الحوافز.

-الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوة بني الفئات الغنية والفقرية.

-اضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الجمارك والضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية والالتفاف على القوانيين النافذة.

-التأثر السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى مما يحرم قطاعات هامه مثل الصحة والتعليم والخدمات من الاستفادة من هذه الموارد.

-تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة— .

الاجتماعية:

–اضعاف النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

-التأثر على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي.

-تراجع ثقة افراد المجتمع بدور مؤسسات الدولة في محاربة الفساد مما يؤثر على قيم المواطنة .وفي هذا الإطار ساهم البنك الدولي بوضع مجموعة من الاستراتيجيات بهدف مساعدة الدول على مواجهة الفساد واحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، كما قامت المنظمات الدولية باتخاذ اجراءات وبذل جهود من شأنها الحد من انتشار الفساد وربط منح قروضها والقيامّ باستثماراتها باتخاذ الدول إجراءات فعاله للحد من الفساد وتناميها.